

سلطة الأحزاب وأثرها على التحول الديمقراطي في العراق

بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د. ايمن احمد محمد

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

E: aymen.a1968@gmail.com

مستخلص البحث :

يعاني النظام السياسي في العراق من تعاضم سلطة الأحزاب السياسية وهيمنتها على مفاصل الدولة، ومؤسساتها السياسية والإدارية، مما جعل النظام السياسي في حالة انسداد وعاجز عن التجديد والتطور بسبب إعادة انتاج شكلي لشخصيات النخبة السياسية الحاكمة بعد كل انتخابات برلمانية واصبح اشبه بالنظام البيروقراطي المغلق، ونجد أن ازدياد حالة الصراع بين الأحزاب الحاكمة على مناطق النفوذ والسيطرة، هو ما يحول من دون انجاز عملية التحول الديمقراطي التي تتطلب وجود الاستقرار السياسي، واوضاع اقتصادية واجتماعية ملائمة أو نخب سياسية متصالحة تتبنى عملية الانتقال، مما يؤثر وجود خلل بنيوي ناجم عن طبيعة التفكير السياسي لصانع القرار، ورؤيته للسلطة، وعجز النخب الفكرية والسياسية والقانونية عن معالجة أزمات النظام السياسي.

الكلمات المفاتيحية: السلطة، الأحزاب السياسية، التحول الديمقراطي.

المقدمة Introduction :

أثبتت الواقع السياسي العراقي بعد عشرون عاما من التغيير استعصاء التحول نحو الديمقراطية، وذلك لعدة أسباب أهمها طبيعة تكوين شخصية الدولة العراقية، وغياب المتطلبات الديمقراطية، والظروف التي تدعم الغلظة السلطوية وممارسة اشكال متنوعة من وسائل الاستبداد لكن بأوجه مموهة، وما رافقها من قوة استثنائية لمؤسساتها القسرية المتعسفة واصرارها على قمع سائر المبادرات الديمقراطية، وعلى الرغم أنه تم اعلان انهاء الديكتاتورية منذ العام ٢٠٠٣ كونه شرط ضروري للانتقال نحو المرحلة الديمقراطية وتدعيمها وتعزيزها إلا أن النخب السياسية والقاعدة الاجتماعية الشعبية بعضها غير مستعد فكريا لقبول الديمقراطية وتطبيقها كجزء من العمل السياسي، والبعض الآخر لا يمتلك الوعي الكامل والفاعل بمتطلبات الديمقراطية وتطبيقها على ارض الواقع، وهذا ما يفسر انعدام الديمقراطية في المجتمع العراقي على كلا المستويين، مما اعاق حركة تغيير طبيعة نظام الحكم وظلت محكومة بدوامه من الصراعات السياسية الداخلية على الرغم من تغير اشكالها، لاسيما بعد استمرار الاحزاب السياسية لتعزيز سلطتها وتوسيع نفوذها وتعظيم ثرواتها على حساب المال العام، وحماية وجودها المؤسسي عبر استخدام الادوات التشريعية وبعيدا عن قوة ونفوذ سلطة القانون تحت حجة الحصانة البرلمانية مما ادى تدريجيا الى اضعاف هيبة الدولة. إن استعمال نظم الحكم المتواترة في العراق القوة ذاتها وان اختلف اسلوب استخدامها للحفاظ على السلطة وقمع معارضيتها، والصمود إزاء التحديات الداخلية، انتج استمرار للكيفية التي تدار بها الدولة على وفق توجهات الاحزاب السياسية القائمة، وليس تحولاً سياسياً يفضي الى تطبيق الديمقراطية، لذلك يحاول هذا البحث الكشف عن الأسباب التي أدت لتعاضم سلطة الأحزاب السياسية بعد العام ٢٠٠٣، ومدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي، والتي افرزت الإشكالية المستحكمة في وجود عدد كبير من الاتجاهات السياسية وأزمة الديمقراطية.

فرضية البحث: يعد غياب الاسس البنوية والقانونية لتنظيم عمل الاحزاب وتحديد دور فاعليها السياسيين لتعزيز بناء الدولة العراقية وليس تقسيم السلطة فيما بينهم وفق نظام المحاصصة من اهم معوقات التحول نحو الديمقراطية والذي قاد نحو استدامة الصراع السياسي الذي انعكس سلبا على أمن واستقرار المجتمع.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مبحثين

المبحث الأول: ضعف بنية التفكير السياسي والقانوني للسلطة في العراق.
المبحث الثاني: تأثير سلطة الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: ضعف بنية التفكير السياسي والقانوني للسلطة في العراق.

The first topic: the weakness of the structure of political and legal thinking of the authority in Iraq.

يعد أمن السلطة من اولويات الحكام في العراق ويمثل مصدر قلقهم الدائم، لذا يضعون أساليب وخطط وبرامج لتعزيز وتأمين استقرارها واستمرارها، وإخضاع الشعب بشتى الوسائل لضمان ولائه وطاعته لسلطتهم، وهكذا يتم الاستحواذ على اكبر قدر من حريتهم، وقمعهم إذا لزم الأمر (سالم القمودي، ٢٠٠٠، ص ١٢٩)، ومن هنا استمرت حالة ضعف التفكير البنوي في تجديد وتطوير عملية ممارسة السلطة وبدلا من الحصول على رضا المحكومين ساد العكس، لتصبح اساءة ممارسة السلطة سببا رئيسا في انعدام الاستقرار السياسي والامني في العراق، ويمكن ان نحدد اهم معوقات بناء سلطة دولة القانون بالآتي:

أولاً: غياب النخب الفكرية الفاعلة في العمل السياسي.

First: The absence of effective intellectual elites in political action.

إن المفكرين الذين ظهوروا عبر التاريخ الشرقي والغربي هم خلاصة المجتمعات الروحية وعصارة إبداعها وتاريخها الحضاري والمعرفي، والمفكر يسبق في أحيان كثيرة الفلاسفة والعلماء والمتبصرين في الاختصاصات كافة في استنتاجاته ورؤاه واستشرافاته المستقبلية لأن المفكر كل هؤلاء مجتمعين، يجمع العلوم كلها ويوجهها الوجهة الصحيحة عبر ذهنيته المتوقدة وابداعه الخلاق ليصوغ بتأملاته طرقاً مبتكرة آمنة يلجأ إليها الناس من بعده فتفتح أمامهم منافذ كانت مغلقة من قبل، وتُعبّد طرقاً جديدة في الحضارة الإنسانية ليأتي الآخرون من الجيل اللاحق وهم متسلحون بالعدد الإبداعية والمعرفية والروحية نفسها ليمدوا الطرق المعبدة في الواحات المجهولة وهكذا في تصاعد ما اتسعت الحياة، وهذا ما نلمسه من حركة دائبة، وطوال قرون عديدة في المجتمع الغربي، إذ تظافر الجميع علماء ومفكرون من أجل صياغة الحضارة الإنسانية والتي تأتينا نحن في الشرق بعضاً من ثمارها وقد فتح، هذا بعضهم لنا، أبواباً في حياتنا كانت مغلقة في وجوهنا (سلام حرب، الثقافة العراقية والمفكرون الجدد، <https://almadapaper.net/view.php?cat=215075>)

والإنسان المُثَقَّف المُفكر هو مَنْ يَحْمِلُ فِكْراً إنسانياً مُتَنَوِّراً مُفَعِّماً بالحركة والحضور والمحبة والإبداع والمشاعر الحية التي تعيش وتتحرك مع ضمير الناس وتدرِك محنهم وتطلعاتهم لاسيما الكادحين و البسطاء منهم (عزيز الخزرجي، أين المفكر في العراق، <https://www.sotaliraq.com>). وعليه فإن الفكر ليس ولادة انسانية تحكمها

الصدفة التاريخية إنما هي مزيج من صنفين من العوامل (مزهري الخفاجي، الفكر السياسي والبحث عن دولة الرفاهية، <https://www.azzaman.com>).

الاول: يضم العوامل البيولوجية والنفسية والقدرة على التحدي في إدامه الوجود.
الثاني: يتضمن العوامل الفكرية والعقلية التي تُظهر القدرة على صناعة الأسئلة والإستجابة لتحديات الوجود. والملاحظ أن الفكر والعمل السياسي في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية، لم ينشأ أو يترافق مع تطور اجتماعي طبيعي، ولم يرتبط وينتج عن مشروع نهضوي منجز أو صاعد، ولم يرتبط بتحولات اجتماعية واقتصادية جذرية وكبيرة، إنما حاول أن يكون رافعة من رافعات التطور والتعويض القسري أو شبه القسري عن غياب شروط تمهيدية ضرورية للتطور الاجتماعي العام، ومنه ولدت السلطة وبنيتها بالنسق القسري نفسه واحيانا المشوه في ممارسة السلطة أو وضع خطته وبرامجه السياسية والتي في غالبيتها اخفق بتحقيق معضمتها، وأعطى نتائج مأساوية وكارثية دامت طوال قرن من الزمن، إن غياب الفكر السياسي والاجتماعي وهشاشته وسطحيته، اسهم بحصول الكوارث السياسية، وال فشل السياسي العام والمريع، في مجالات بناء الدولة الحديثة والمجتمع المتطور للعراق، وايضا الفشل في تحقيق الأسس المطلوبة في المجالات والمستويات كافة، وفي تحقيق أهداف ومصالح الشعب العراقي، وحل المشاكل والأزمات المتفاقمة، والسير في ركب الحضارة الإنسانية (احمد الناصري، في نشوء وتكون الفكر السياسي العراقي وعلاقته بحالة الانحطاط الراهن، <https://www.ssrecaw.org>).

إن غياب مفهوم المرجعيات الفكرية بوجه عام يؤشر ذلك إلى الفكر المؤسس لظاهرة السلطة، ودور المرجعيات في إحداث حالة الإلتباس في مفهوم السلطة عبر الوقوف على مسألة الفجوة ما بين الفكر والممارسة، ومنذ الوهلة الأولى أدرك مؤسس الدولة العراقية الملك فيصل الأول إشكالية الهوية ودورها في تكوين أزمة السلطة في العراق، لأن الهوية العراقية ذات مكونات متداخلة ومتشابكة، وسمات تحمل التشوه البنيوي كونها متعلقة بالموروث التقليدي، فضلاً عن محاولة ادماج المكون الحداثي، وبدلاً من أن تكون الهوية مرتكز انطلاق ومعاصرة الحاضر واستشراف المستقبل اكتفت بأنها نتاج الماضي وانغلقت على نفسها وأصبحت مصدراً مساهماً في تكوين أزمة السلطة السياسية (عماد مصباح مخيمر، ٢٠٢٠، ص ٢١).

والمستقبل بالنسبة لفكر الموروث التقليدي مربوطاً بالماضي والعقل الفردي والجمعي لم يمتلك مهارة تحديد آلية للتوازن والتعامل مابين الماضي والمستقبل، لذا لم يمتلك القدرة على انتاج منظومة التوازن تلك ولم يدرك اهميتها وتأثيرها على مستقبله السياسي أو يتحسس قيمتها، من هنا نشأت أزمة غياب الشعور بالهوية الوطنية الجامعة، وترسخ لديه حالة فقدان الإدراك حقيقة الدولة وقيمة الثقافة والهوية الوطنية، وعوضاً عن تحديث المنظومة الفكرية سواء لأحزاب الاسلام السياسي أم الاتجاهات السياسية الأخرى الديمقراطية والليبرالية والاشتراكية والقومية، لتطبيق فكرة الإصلاح المستدام، تم اختزال الأفكار والدوران في الجزئيات، ولم يتم تمثيل حقيقة التقاليد وقيمتها الثقافية والسياسية عبر تحديث الأصول الفكرية بما يتلائم وتطورات المجتمعات الإنسانية

(ميثم الجنايبي، ٢٠١٠، ص ٥٥٣-

٥٥٥).

لذا نجد أن الفكر السياسي العراقي أسير ثنائية مرجعية فكرية تتسم بالتنازع والتناقض، الأولى مرتبطة بالأصالة المنبثقة من موروث ديني وثقافي، والثانية هي افرزات الفكر السياسي الحداثوي الغربي، ولأن الأولى راسخة في الوجدان العراقي وتمسك بها، والثانية أثبتت نجاحا وفق السياق التاريخي، من هنا ينشأ التنازع بين الثنائية الفكرية في العقل السياسي العراقي، مما أدى إلى تعميق أزمة السلطة السياسية، وكيفية ممارستها بشكل اكثر تطورا ليتناسب مع واقع المتغيرات المختلفة التي تدور من حوله عبر الزمن. وكان ينبغي للنخب السياسية العراقية أن تسلك في ممارستها العملية سلوكا محكما بمعتقداتها الخاصة وشعاراتها العامة، وكذلك بإدراكها للنتائج التي يمكن أن يؤدي إليها الخروج على منطوق الحق والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وأخيرا برؤيتها الإستراتيجية للبدائل القادرة على انتشال العراق من أزمتة البنيوية الشاملة، لكن سلوكها في الواقع اتجه دوما نحو معتقداتها الحزبية الخاصة والجزئية. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الحزبية في العراق هي فكرة نفسية وغريزية أكثر مما هي فكرة عقلية ومنطقية، أي أنها محكومة بالوجدان وليس بالعقل، وبالمصلحة الضيقة وليس العامة، من هنا تتضح معالمها المؤثرة على تطور الواقع السياسي العراقي، بمعنى أن عجز الحزبية الحالية فيه عن الارتقاء لمصاف الرؤية العقلانية العامة (الاجتماعية والوطنية)، وهذه النتيجة محكومة من الناحية التاريخية بافتقاد فكرة السياسة لمضمونها الاجتماعي والاقتصادي، من هنا فإن استحكام الرؤية الأيديولوجية في مواقف الأحزاب وأحكامها. مما أعطى لها في ظروف الانعدام التام والشامل للديمقراطية السياسية والمجتمع المدني، طابعا ضيقا جعل منها وعاءا لنفسية النخبة المغلقة (ميثم الجنابي، صحيفة المثقف (الإلكترونية)، العدد (٥٦٠٩)، في ١٣ / ١ / ٢٠٢٢).

ثانياً: ضعف التأثير الفاعل للنخب القانونية.

Second: Weak effective influence of the legal elites.

لم تكن عملية تأسيس الدولة العراقية بإرادة وطنية خالصة، إنما ولدت باجندات بريطانية واستمر دعمها حتى اعلان نهاية النظام الملكي، إذ عملت مذ بدأ التفكير بوضع دستور لحكومة العراق، وفي مرحلة اعداد مشروعه، على أن لا يكون في نصوص الدستور ما يكون من شأنه أن يمس مصالحها، وينتقص منها، أو يعرضها للضرر أو الخطر، وعملت على أن يتضمن الدستور من النصوص ما يضمن مركزها المسيطر على الاوضاع في العراق بما يكفل استمرار نفوذها، بمنح الملك سلطات واسعة تفوق سلطات مجلس النواب وعلى حساب السيادة الشعبية (احلام حسين جميل، ١٩٨٦، ص ٤٥). وبالنتيجة كان لتأسيس الدولة العراقية بفعل الإرادة البريطانية أثراً واضحاً في عرقلة عملية بناء الدولة واوجد مجموعة من الأزمات والإشكالات في طبيعة البناء الدستوري وتركيبية السلطة السياسية (وليد سالم محمود، ٢٠١٤، ص ٢٠٩)، ومنذ البداية كان للنخب القانونية اسهامات عدة في العمل السياسي لاسيما ان الكثير منهم تبوء مناصب مهمة منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى اعلان إنهاء الحكم الملكي ١٩٥٨ (*).

(* النخبة القانونية أصبحت ذا شان عظيم في تاريخ العراق الحديث كأل السويدي منهم ناجي رئيس وزراء العراق ومؤسس أول نقابة للمحاميين في العام ١٩٣٣ ورئيس وزراء العراق عام ١٩٢٩ وتوفيق السويدي زعيم حزب الأحرار ورئيس وزراء العراق في الأعوام ١٩٢٩ و١٩٤٦ و١٩٥٠ وعارف وثابت وكذلك الأستاذ حكمت سليمان الذي أصبح أستاذاً في الكلية فمديراً لها وارتقى في المناصب الوظيفية حتى أصبح رئيساً لحكومة العراق بعد انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦ وكذلك أخوه خالد

والممتنع لتاريخ العراق في أيام الانتداب يرى بشكل واضح دور النخبة القانونية العراقية في الإحداث، ومكانها اللائق والمتساعد في مدارج الوزارات والمراكز الأساسية الحساسة في الأحزاب والصحافة ومؤسسات البلد المهمة، وهو ما يثير ويشعر بعظم هذه المؤسسة وأهميتها، فالذين استوزروا واستلموا بعد ذلك رئاسة الوزارة، كانوا في الأغلب جزء من النخبة القانونية، وعلى الغرار نفسه استمر صعود المنتمين لتلك النخبة في مراكز المسؤولية وانتشارها إلى مديات ابعدها في كل نقطة ضوء في الكيان العراقي الجديد، وغذت هذه النخبة الواقع الفكري بأسانيدها القانونية، وفتحت الطريق واسعا لمزيد من المعرفة والخبرة التي بدأت تترسخ في خضم صراع سياسي مرير باتجاه التطور والتبلور التدريجي، وانقسم المنتمون إليها لا سيما في عهد الانتداب، بين خندقين متعارضين - خندق السلطة وخندق المعارضة. وأدى الأولون منهم دوراً قيادياً في التجربة السياسية، ولكن في الغالب من دون دليل حي ويقظ يأخذ بيدهم إلى مسالك مأمونة تلبى حاجات الشعب المكافح وطموحه وما يريد على شتى صعد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إن الذين مارسوا المعارضة كانوا يرنون إلى الحكم ويقاثلون من اجله ويريدونه، وعندما وصلوا إليه في زمان قادم لم يختلفوا في شيء عن الذين سبقوهم، إما جماعة السلطة ودعامتها الأولى، فأنهم مضوا في غيهم ولم يتعظوا، ومارسوا السياسة نفسها، إن بقاء هذه النخبة ضمن اطار الصراع السلطوي وعدم قدرتها على احداث توازن بين امكانياتها وتحويلها لقوة فاعلة لتصحيح مسار السلطة، وتقويم ادائها السياسي ادى لضعف فاعليتها في التأثير على العمل السياسي للحكومات وتطويرها مما ادى الى ضياع الفرص هنا وهناك. (نزار توفيق سلطان الحسو، ١٩٨٤، ص ١١٤).

وهذا الحال لم يتغير بعد العام ٢٠٠٣، إذ ظل رجالات القانون يمارسون دورا سياسيا سلبياً في النظام الجديد سواء في قيادة الأحزاب السياسية أم في المناصب القضائية ومن بينهم جلال الطالباني رئيس الجمهورية الأسبق الذي غلب المصالح القومية الكردية

سليمان وحمدى الباجي رئيس وزراء العراق في العهد الملكي ونشأت السنوي الأستاذ في الكلية وعضو لجنة وضع القانون المدني العراقي ١٩٤٢ وناجي شوكت رئيس الوزراء في العراق من أيلول ١٩٣٢ إلى آذار ١٩٣٢ وداود الحيدري النائب البرلماني ووزير العدلية عام ١٩٤٢ وعميد أسرة آل الحيدري وداود سمره القاضي والمدرس في الكلية ونوري القاضي شقيق العميد منير القاضي وعضو لجنة وضع القانون المدني العراقي ١٩٤٢ ونعيم زلخه وهو من أفضل الطائفة اليهودية في بغداد ومن القضاة المعروفين شغل منصب نيابة رئاسة محكمة بيروت ورئاسة محاكم البصرة، وأحد أعضاء مجلس النواب العراقي في العهد الملكي، وكان من الأساتذة الحقوقيين، في كلية الحقوق، وعبد العزيز القصاب الذي شغل مناصب إدارية مهمة وأصبح وزيراً للداخلية في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية ١٩٢٦ وشغل المنصب نفسه في وزارة السعدون الثالثة وكذلك أصبح وزيراً للداخلية في وزارة توفيق السويدي ووزير الري في وزارة السعدون الرابعة ووزارة العدل في وزارة ناجي السويدي ونائباً في البرلمان لخمس دورات ورئيساً لهيئة الوصاية على العرش عام ١٩٤٧ وتوفيق الدملوجي وعاصم الجليبي واحمد عزت الاعظمي رئيس تحرير مجلتي (اللسان) ١٩١٩ و(المعرض) ١٩٢٥ وجريدة (الثبات) ١٩٣٤، ومن مؤسسي حزب العهد وهو من اوائل الذين أسهموا في تأسيس المجمع العلمي العراقي وعضو مجلس النواب العراقي في أول دورتين ومؤلف كتاب (القضية العربية أسبابها ومقدماتها ونتائجها) الذي طبع في بغداد في ستة أجزاء عامي ١٩٣١ و١٩٣٤ ومصطفى التكرلي ومحمد علي مصطفى وياسين العريبي وعبد العزيز المطير وعبد الله مظفر وغيرهم. ينظر : عبد الجليل الأسدي، كلية الحقوق في بغداد.. دورها في بناء الدولة العراقية الحديثة،

<https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=1157>، في ٢٠١١/١/٦.

على المصلحة الوطنية، والقاضي مدحت المحمود رئيس المحكمة الاتحادية العليا السابق الذي كان له التأثير الأكبر في تفسير المادة (٧٦) من الدستور المتعلقة بالكتلة البرلمانية الأكثر عدداً، بفعل الضغط السياسي الذي مورس عليه من زعماء الكتل السياسية، والتي كانت السبب المباشر في عرقلة تشكيل الحكومات المتعاقبة^(*).

مما جعل الصراع على السلطة بديلاً لعملية بناء الدولة، ومنذ تأسيس الدولة العراقية ولحين التغيير السياسي بعد العام ٢٠٠٣ وما بعدها تجذرت سلوكيات وممارسات صادرت الواجب السياسي ومن تمثلاته بناء الدولة - الأمة، السيادة، دولة القانون، والمواطنة، أي الثوابت والاستراتيجيات العليا للدولة غير القابلة للانتهاك، وتمحور الصراع حول الممكن السياسي، سياسات السلطة وبرامجها القابلة للتعديل والتراجع والدعم والتخلي، ومن تمثلاته التوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية وتجسيدها في جهاز السلطة الحاكمة (المحاصصة)، وهي من الممكنات السياسية التي يطرأ عليها التغيير باستمرار (عبد الإله بلقزيز، ٢٠٢٠، ص ٢٦).

وبذلك تكون النخبة القانونية والسياسية العراقية بما تحمله من خلل في بنيتها، قد اسهمت بشكل مباشر في تعميق أزمة النظام السياسي وعسر بناء دولة المؤسسات، والاتجاه نحو عملية التحول الديمقراطي في العراق.

^(*) "طلب رئيس الجمهورية من المحكمة الاتحادية العليا تحديد الكتلة الأكبر الوارد ذكرها في المادة (٧٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. وقد تلقت المحكمة الطلب يوم الخميس الموافق (٢٠١٩/١٢/١٩)، وبناء عليه عقدت المحكمة جلسة للنظر في الطلب، وذلك صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/١٢/٢٢، بكامل اعضائها واصدرت القرار الآتي:

وضع الطلب المدرجة صيغته في اعلاه موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ وتوصلت بعد المداولة والتدقيق وبعد الرجوع الى اوليات تفسيرها لحكم المادة (٧٦) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وذلك بموجب قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ بالعدد (٢٥ / اتحادية / ٢٠١٠) والذي اكدته بموجب قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ بالعدد (٤٥ / ت. ق / ٢٠١٤) ومضمونها، ان تعبير (الكتلة النيابية الأكثر عدداً) الواردة في المادة (٧٦) من الدستور تعني اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، او الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمتين او اكثر من القوائم الانتخابية ودخلت مجلس النواب واصبحت مقاعدها بعد دخولها المجلس وحلف اعضاؤها اليمين الدستورية في الجلسة الاولى الأكثر عدداً من بقية الكتل، فيتولى رئيس الجمهورية تكليف مرشحها بتشكيل مجلس الوزراء طبقاً لأحكام المادة (٧٦) من الدستور وخلال المدة المحددة فيها.

وهذا ما استقرت عليه المحكمة الاتحادية العليا بموجب قرارها المذكورين انفاً في تفسير المادة (٧٦) من الدستور وبيان مفهوم الكتلة النيابية الأكثر عدداً.

وحيث ان قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتة وملزمة للسلطات كافة التشريعية والتنفيذية والقضائية المنصوص عليها في المادة (٤٧) من الدستور وحيث ان المحكمة الاتحادية العليا احدى مكوناتها وفقاً لأحكام المادة (٨٩) من الدستور فأنها ملزمة بالأحكام والقرارات التي تصدرها وبناء عليه تقرر المحكمة الاتحادية العليا التزامها بقراريها المذكورين انفاً، المرفقين مع هذا القرار بتفسير حكم المادة (٧٦) من الدستور وفقاً لما ورد فيهما وصدور القرار هذا بالاتفاق باتاً وملزماً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا وحرر في الجلسة المؤرخة ٢٠١٩/١٢/٢٢). انظر: البيان الصحفي للمتحدث الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا إياس الساموك بشأن "الكتلة الأكبر". <https://www.shafaaq.com/ar> بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢.

المبحث الثاني: تأثير سلطة الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي.

The second topic: the impact of the authority of political parties on the process of democratic transition.

مهّد انهيار النظام السياسي السابق في العام ٢٠٠٣ الطريق للأحزاب السياسية العراقية العمل بكل حرية، وفتح للأخريين تأسيس حركات وأحزاب سياسية جديدة، توزعت بين اتجاهات سياسية متعددة، لاسيما أن التوجهات الاممية والدولية اكدت على ضرورة دعم وتعزيز التعددية السياسية، بعد أن حكم العراق نظام ديكتاتوري وحزب واحد لأكثر من ثلاثة عقود. تسنمت الأحزاب السياسية السلطة وفق الآليات الديمقراطية وأهمها الانتخابات بغض النظر عن حيثياتها ونزاهتها (عبد الإله بلفريز، ٢٠٢٠، ص ٢٦)، وكان من المأمول أن تكون المدة الانتقالية للتحول الديمقراطي لا تتجاوز دورتين انتخابيتين، وعلى الرغم ان العراق اجري خمسة انتخابات برلمانية لكنه أثبت بأن العمل السياسي للتحول نحو الديمقراطية مستعصي بطريقة استثنائية ويشوبه الكثير من التناقض الواضح بالمقارنة مع بلدان أخرى حول العالم، استطاعت ان تتحول تدريجيا نحو تكريس الديمقراطية، ونجد ان ابرز أسباب عجز النظام السياسي للتحول نحو الديمقراطية يرتبط ببقاء طبيعة السلطة الابوية في ادارة مؤسسات الدولة والعمل السياسي، وضعف الوعي الشعبي من اجل الاصلاح الديمقراطي (إيفا بيلين، ٢٠١٤، ص ٤٥)، وهو ما ادى لبقاء الصراع المستدام ما بين الاحزاب للهيمنة على السلطة ومؤسسات الدولة، ونتيجة لذلك استمرت في استخدام الوسائل القسرية المتعسفة في قمع سائر المبادرات الديمقراطية ومنها الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالحقوق المكفولة بموجب دستور العام ٢٠٠٥، ويمكن ان نلخص تأثير الاحزاب السياسية على واقع عمليات التحول الديمقراطي في العراق بالآتي:

أولاً: ميكانزمات الأحزاب السياسية في تعزيز سلطتها.

First: the mechanisms of political parties in consolidating their power.

إن عملية الانهيار السلطوي، والتحول السياسي، وانهاء الحكم الديكتاتوري العام ٢٠٠٣ عن طريق التدخل الأمريكي، لم يكن كافياً للتحول نحو الديمقراطية وفق السقف الزمني المعهود في عمليات الانتقال التدريجي المعروفة نحو إقامة الأنظمة الديمقراطية، والسبب أن الحكم في العراق بعد عملية التغيير السياسي نشأ في ظل صراعات سياسية داخلية عميقة بين أحزاب السلطة ظهرت بوضوح لاسيما بعد نتائج الانتخابات المبكرة في ١٠/١٠/٢٠٢١، وبما أن التحول الديمقراطي يتطلب مجموعة من الشروط يجب توافرها تشمل مستوى أدنى من الالتزام النخبوي، والتضامن الوطني، والتوزيع العادل للثروات، والأهم من كل ما تقدم هو إقامة مؤسسات تتصف بالحياد والفاعلية كاجهزة الشرطة والقضاء الفاعل وجميعها يمكن أن تساعد على إنفاذ حكم القانون وحفظ النظام، وهو أمر جوهري في نمو الديمقراطية وازدهارها، فالنظام مقدم على الديمقراطية إلى درجة كبيرة، ولا يمكن للديمقراطية أن تنمو بقوة في حالة من الفوضى (إيفا بيلين، ٢٠١٤، ص ٨٨، ٧٤). وعلى الرغم من وجود التعددية الحزبية في الحياة السياسية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ إلا أنها تعددية عاجزة، فيها قدر كبير من الحرية السياسية، والانتخابات الدورية،

وتداول السلطة بين جماعات مختلفة فعلياً متوافقة ومصليحاً، بيد أن الديمقراطية تبقى ضحلة ومضطربة، لأن المشاركة السياسية تتسع وقت الانتخابات وتكاد لا تتجاوز التصويت، وهناك تصور شعبي شائع بأن النخب السياسية التي تنتمي إلى جميع الأحزاب السياسية الرئيسية أو التحالفات عبارة عن مجموعات فاسدة معنية بمصالحها الخاصة، وغير فاعلة في إدارة الشأن العام، وغدا تداول السلطة ما هو إلا مُتاجرة بمشكلات البلاد ذهاباً وإياباً من طرف حزبي إلى آخر، مما ولد انطباع بأن المجال السياسي فاسد ومبتذل وخاضع لهيمنة تلك النخب، من دون تقديم أي نفع للبلاد ومن ثم لا يستحق الاحترام (غيورغ سورنس، ٢٠١٥، ص ١٠٠). لذا كان من المتوقع أن تتدخل جماعات النخب السياسية الحاكمة في العملية الديمقراطية من أجل حماية مصالحها، على أن يشمل الانتقال إلى الديمقراطية القبول بمجموعة من الاتفاقات أو الموائيق السياسية التي تحدد المجالات الحيوية التي تهم النخب الحاكمة، وتقييد الديمقراطية، والسكوت عن ملفات الفساد الكبيرة، والاستيلاء على المال العام، ومخالفة الدستور، مقابل تأييد سياسات معينة أو دعم أحزاب السلطة، ويتضح ذلك عبر طبيعة العلاقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية^(*)، إذ أدت الاتفاقات الحزبية لاسيما تلك التي تبرم من أجل تمرير كابينة حكومية معينة بعد كل انتخابات برلمانية إلى تعزيز سلطة الأحزاب السياسية وامتداد نفوذها لجميع مفاصل الدولة، لاسيما بعدما أخضعت الجهاز الإداري لسلطتها عبر احتكار المناصب الإدارية العليا لاتباعها، فضلاً عن المناصب السياسية، وبذلك تعززت قدرتها وهيمنتها على مؤسسات الدولة كافة. وأضحت الدولة دولة الأحزاب وفيها تغتصب السلطة التشريعية العديد من الوظائف الخاصة بالسلطة التنفيذية مما يجعل عملية الحكم برمتها

(*) في فيديو شاع تداوله في السوشيل ميديا بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية في ١٥/شباط/٢٠٢٢ بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان يعود تاريخه إلى مطلع حزيران ٢٠٠٩ يتحدث رئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني في حفل مراسم تصدير النفط من حقول إقليم كردستان إلى الخارج للمرة الأولى بحضور مسعود بارزاني بشأن عقود نفط الإقليم قائلا "العقود التي عقدتها حكومة إقليم كردستان هي عقود قانونية ودستورية، دستورية وفق الفقرة ب من المادة ١١٢ من الدستور العراقي، وقانونية وفق الاتفاق الذي توصلت إليه حكومة إقليم كردستان مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة نوري المالكي قبل سنين". ويكشف طالباني مضمون الاتفاق بالقول "نصت فقرة أنه إذا لم يتم اصدار قانون حتى شهر مايو (أيار) ٢٠٠٧ اصدار قانون النفط والغاز في البرلمان فلحكومة إقليم كردستان توقيع العقود النفطية والغازية وفق القانون والأصول". كانت تفاصيل الحفل توضح أن التصدير كان بواقع ١٠٠ ألف برميل في اليوم، من حقل طوكي في زاخو، وططبق في كويسنجق عبر انبوب النفط العراقي الذي يربط حقول كركوك بميناء جيهان التركي. وعدّ طالباني حينها أن "العقود التي ابرمتها حكومة إقليم كردستان مع الشركات الأجنبية في صالح الشعب العراقي وليست في صالح كردستان حسب، وان النفط الذي يستخرج من كردستان العراق يصب في الانبوب نفسه الذي يوصل النفط العراقي الى ميناء جيهان".

إلا أن قرار المحكمة الاتحادية ذي العدد ٥٩/اتحادية/٢٠١٢ وموحدتها ١١٠/اتحادية ٢٠١٩ في ١٥/شباط ٢٠٢٢ جاء بالحكم بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ وإلغائه لمخالفته أحكام المواد (١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٥ و ١٢١ و ١٣٠) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. وإلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها وتسليمها إلى الحكومة الاتحادية والمتمثلة بوزارة النفط الاتحادية وتمكينها من استخدام صلاحياتها الدستورية بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه. أنظر: الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا/القرارات لسنة ٢٠٢٢.

غير متسقة وغير كفوة، إذ يؤدي الممثلون المنتخبون في مجلس النواب وظائف حكومية عادة ما تكون من مهمات البيروقراطية التنفيذية، وهذا أدى إلى تدني مستوى جودة الحكومة وبرامجها السياسية، وهذا التدهور في العمل الحكومي ناتج من نظام التوازنات المكونة (المحاصصة) التي أسس لها الفاعلون السياسيون مما جعل عملية صنع القرار أصعب مقارنة مع ديمقراطيات أخرى تتبع إجراءات مؤسسية مختلفة (فرانسيس فوكاياما، ٢٠١٦، ص ٥٩٣-٥٩٧)

وسعت الأحزاب السياسية الحاكمة إلى تعزيز هيمنتها عبر دمج الدولة بالسلطة وتجبيرها بالكامل لصالح السلطة، مما يوحي بأن أي تهديد للسلطة هو تهديد لوجود الدولة في محاولة للإبقاء على النفوذ واخضاع المواطن لسلطة الأمر الواقع، والقبول بالسياسات مهما كانت نتائجها، لذلك لن يسعى أصحاب السلطة إلى بناء الدولة بنظامها الدستوري ومؤسساتها العامة الممثلة للمجتمع، أما نشأت سلطات مثلت واختزلت وصادرت دور ووجود الدولة، وبافتقاد السلطة للشرعية والمشروعية نتيجة لمعاييرها الوطنية الهابطة المنتمية إلى الطائفة والعرق والعشيرة والعائلة، فقد لجأت إلى القمع والاقصاء والتغيب وتشيت الهوية الوطنية لضمان سيطرتها وبقيتها مستفيدة من مفهوم وسلطة الدولة في تبرير وجودها وتنفيذ سياساتها الضيقة، وعلى هذا الأصل فإن اسقاط السلطة السياسية يعني سقوط الدولة والسلطة معاً، وهي نتيجة حتمية للدمج المقصود من قبل الأحزاب السياسية الحاكمة بين الدولة والسلطة في الوجود والدور والوظيفة، إن هذا الدمج القسري للدولة بالسلطة وشخصنة الأخيرة إلى حد كبير هو ما جعل العراق كدولة هشّة وضعيفة وعرضة للأزمات باستمرار (علي وتوت، ٢٠٠٨، ص ص ٥٩١-٥٩٢).

الأمر الذي أفسح المجال لتعاظم سلطة الأحزاب السياسية هو وضع العراق دولة محتلة، مما وفر أرضية لتشكيل ميليشيات عسكرية خارج إطار الدولة (عسكرة الدولة)، لمقاومة الاحتلال، وهذه الميليشيات تابعة للأحزاب السياسية وتأتّم بأمرها، واستمر بقائها ووجودها كعنصر فاعل في النظام السياسي، وتم استخدامها في قمع الاحتجاجات الجماهيرية لاسيما انتفاضة تشرين في العام ٢٠١٩، في صورة واضحة لتدخلها بالشأن السياسي، ناهيك عن استخدام القوات الأمنية الحكومية للحفاظ على السلطة والأحزاب ولجأت الأحزاب السياسية الحاكمة لتعزيز سلطتها عبر تصدير انتماهم الإثني وتوظيفه سياسياً ليصبح السمة الغالبة على التوجهات السياسية للسلطة واطعاف سلطة الدولة (علي وتوت، ٢٠٠٨، ص ص ٥٩٠-٥٩٥).

ثانياً: تأثير السياسات الحزبية في عملية التحول الديمقراطي

Second: The impact of partisan politics on the democratic transition process

إذا كانت عملية التحول للديمقراطية تواجه اشكالات متعددة داخلية وخارجية وتتطلب توافر ظروف موضوعية على المستويين، فإن أحد أهم الاشكالات في العراق تمثل بالتحديات الداخلية التي لم تستطيع الأحزاب الحاكمة مواجهتها ويجاد مخرج منطقية تعزز الديمقراطية الاجرائية، وهذا مؤشر على وجود خلل بنيوي يتعلق بطبيعة النظام السياسي وبنية الحزبية، التي عززت الصراع على السلطة، فضلاً عن التحديات الخارجية من دول الجوار الاقليمي والدولية التي تتعاظم مصالحها في ظل وجود وضع مضطرب وصراع داخلي، مما يعزز تعثر الانتقال للديمقراطية. وتمثل مرحلة الانتقال من النظام التسلسلي إلى النظام الديمقراطي، مرحلة مسكونة باحتمالات الارتداد عن

الديمقراطية، لذلك تحتاج إلى دعم دائم للحيلولة من دون حدوث انتكاسات في مسار عملية التحول، فضمن ما يسمى "بالديمقراطية الإجرائية" في مرحلة التحول لا يعني أن النظام قد استقر بشكل نهائي، وأنه في طريقه نحو مرحلة الرسوخ وتكريس الديمقراطية، وجوهر هذه المرحلة هو قبول الفاعلين السياسيين بشرعية المؤسسات الجديدة (أحمد منيسي، ٢٠٠٩، ص ١١). ومن أخطر الاشكاليات التي تواجه العملية هو ما يتعلق بسيادة نمط معين من انماط العمل السياسي وثقافة سياسية معينة لا تتلائم ومتطلبات التحول الديمقراطي (محمد سعيد أبو عامود، ٢٠١٠، ص ١٥٦). والملاحظ على الأحزاب السياسية العراقية تشكيكها بالمؤسسات الديمقراطية لاسيما المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعد كل انتخابات برلمانية، والطعن بنتائج الانتخابات وبنزاهة المفوضية، والسعي لاستبدالها باستمرار قبل نفاذ مدتها القانونية، فضلا عن الطعن بالمؤسسات الأخرى كهياة النزاهة، والمسائلة والعدالة وغيرها، حتى وصل الحال الطعن بالمحكمة الاتحادية العليا من قبل قادة اقليم كردستان بعد صدور قرار المحكمة بعدم دستورية قانون النفط والغاز في الاقليم.

وهذه المواقف الحزبية تقودنا للحديث عن دور القيادة الحزبية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي، ففي الوقت الذي يذهب الكثير من الباحثين إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادات في عملية التحول الذي يحتاج إلى قيادة لديها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، وأن هناك العديد من الأسباب التي تدفع القيادات إلى سلوك طرق التحول الديمقراطي، ومنها (أحمد منيسي، ٢٠٠٩، ص ١٣):

١- القناعة بأن الديمقراطية تمثل الشكل المثالي للحكم.
٢- قناعة القيادة بأن تكلفة وجودها في السلطة مع استمرار النظام غير الديمقراطي، ستكون عالية جداً.

٣- وجود مصالح جماعية متبلورة للفئات الاجتماعية النشطة.
إلا أن الواقع السياسي الحزبي لم يفرز قيادات سياسية تؤمن بتلك الأسباب، وأما العمل على اجهاضها عبر سلوكيات لا تمت للعمل الديمقراطي بصلة. من هنا يبرز لدينا مفهوم آخر غائب عن عقلية الأحزاب السياسية، وهو مأسسة النظام الحزبي إذ ازدهرت الديمقراطية عندما تمت مأسسة أنظمة الأحزاب، وتعني المأسسة ظهور الأحزاب السياسية إلى السطح كعناصر ثابتة تحظى بالتقدير في العملية السياسية، وذات بنية تنظيمية وآليات عمل ديمقراطية، والعراق يفنقر إلى انظمة أحزاب ممأسسة، ومن شأن هذا الوضع أن يعوق سيرورة التحول الديمقراطي (غيورغ سورنس، ٢٠١٥، ص ٢٣٨).

ونلاحظ على المستوى السياسي إن الأحزاب السياسية العراقية التي تصدرت المشهد السياسي على المستوى الوطني، وجعلت من نشاطها يقتصر على المكون أو الطائفة، والحث على انبعاث الهويات الفرعية، وشخصنة قيادة الحزب وتوريثها إذا اقتضت الضرورة، لذلك لم تكثرث لعملية المأسسة للنظام الحزبي، وبمرور الزمن، وبعد كل دورة انتخابية تتضائل حظوظها في التمثيل، ووصل الحال إلى نبذ أحزاب وزعامات سياسية وإقصائها شعبياً من التمثيل البرلماني، وذلك لفقدان ثقة الشعب بتلك الأحزاب وزعاماتها جراء فشلها في إدارة الشأن العام، ورسم سياسات عامة تعالج مشكلات النظام السياسي التي كانت الأحزاب نفسها جزء لا يتجزأ من توليدها وإدامة الأزمات.

أما على المستوى الاقتصادي اشتغلت الأحزاب السياسية العراقية وراهنّت على الاقتصاد الربيعي، ولم تعمل على تنويع الاقتصاد، ولم تكن هناك مبادرات لتغيير هذا النمط

التقليدي المُعيق للتحوّل الديمقراطي، إذ لا يمكن ان تزدهر الديمقراطية في ظل بيئة اقتصادية معرضة للأزمات والتقلبات بسبب تعرض النفط كسلعة اقتصادية للكثير من المتغيرات التي تؤثر في سوق العرض والطلب، وتبعاً لذلك تتأثر اقتصاديات البلدان الريعية مما ينعكس سلباً على نمو الديمقراطية وتعزيز مسارها اقلياً. بمعنى أن الحكومات الوطنية لا تتمتع بقدرة على التحكم بمجريات الأمور داخل حدودها، حتى لو تم انتخابهم وفقاً للمبادئ الديمقراطية، فلا معنى لذلك طالما كانوا عاجزين عن إدارة شؤونهم الوطنية، لأن التطورات الاقتصادية وغيرها تقررهما عوامل خارجية لا سيطرة لهم عليها (غيورغ سورنس، ٢٠١٥، ص ٢٤٠). ومما زاد من صعوبة الوضع الاقتصادي امتلاك الاحزاب الحاكمة لسلطة تقرير المشاريع التنموية والتحكم بالسياسة المالية والنقدية للبلد واتخاذ القرارات بما يلائم مصالحها الاقتصادية التي تعززت بعد الوصول للسلطة. وعملت على تعطيل مفاصل مهمة للتنويع الاقتصادي وتعظيم الإيرادات، واصبح العراق من البلدان التابعة اقتصادياً لسياسات الدول الاقليمية والدولية، ولا تمتلك حتى اليوم أي سياسية اقتصادية وطنية واضحة المعالم. ومن العوامل المهمة لتعزيز التحول الديمقراطي هي الثقة بالأحزاب السياسية التي تواجه أزمة حقيقية في العراق لعدة أسباب منها؛ الصراع على السلطة، الاهتمام بالمصالح الحزبية الضيقة، تجاهل مصلحة المواطنين، وافتقادها لبرنامج سياسي حقيقي يوجه النظام السياسي لتحقيق مصلحة المواطن، ناهيك عن أدائها السلبى مما أدى إلى فقدان الثقة بالأحزاب السياسية وبالعلمية الديمقراطية برمتها (احمد سليم البرصان، ٢٠١٤، ص ٣٠٦). ومع كون الثقة بالأحزاب السياسية تعد جوهرية في تعزيز وجودها في الساحة السياسية، إلا أن انغماس اغلب الأحزاب الحاكمة وتورطها بصفقات فساد ونهب المال العام جعل من موضوع الحفاظ على بقائها في السلطة أهم من أي شيء آخر كون العملية اصبحت مسألة وجود وإدامة سيطرتها على مفاصل الدولة وعملية صنع القرار، لأن الخروج من دائرة الحكم يعني الإقصاء والملاحقة القانونية.

أدت عملية الاخفاق السياسي في إدارة الشأن العام الى حدوث الكثير من التظاهرات ضد السياسات الحكومية، وكانت أكثرها تأثيراً على الواقع السياسي وأعظمها خطراً على وجود الأحزاب الحاكمة انتفاضة ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٩، ولم تلجأ النخب السياسية الحاكمة الى معالجات حقيقية لمشكلات النظام السياسي وإعادة ثقة المواطنين بالعملية السياسية عبر تبني مطالبهم والعمل على ايجاد الحلول لها، إنما استندت الى استعمال القوة لقمع التظاهرات لحفظ سلطتها وإعادة انتاجها بوسائل العنف المادي، وحاولت الى جانب ذلك بناء تلك الشرعية سياسياً ولكن أحزاب السلطة اخفقت بسبب الفشل الذريع في إنجاز الحدود الدنيا البدائية من التنمية السياسية الديمقراطية، وفي امتداد غياب هذا البعد الديمقراطي الذي يفرض سياقاً غير متسق من التطور، لم يكن ثمة بد من الاعتراف باستحالة مواجهة هذا الانسداد السياسي العام والمطبق بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي، لأن ظرفية الاخفاق والانسداد تؤسس شروطاً تحتية لقيام عملية التحول الديمقراطي (احمد سليم البرصان، ٢٠١٤، ص ٣٠٦). إن استعمال احزاب السلطة التنظيمات العسكرية الرسمية وغير الرسمية المدارة بإحكام لسحق التظاهرات والانتفاضات الداخلية تجعلهم اكثر عناداً وتشبهاً بالحكم حينما يواجهون التحديات، وهي بذلك تتوحد مصالحها وتتكيف مع الطوارئ، وبذلك تصبح اكبر عائق للتحول الديمقراطي الذي يفرض التغيير، ومن أجل الحفاظ على سلطتها استعملت الأحزاب الحاكمة مجموعة شائعة من الممارسات كالمحسوبية

ومحاربة الاقارب في التوظيف وتقويض المؤسسات الرسمية، لاسيما تأكل الاستقلالية المؤسسية في القوات المسلحة عبر اعطاء الرتب العسكرية والمفاصل الحساسة بيد اتباع الأحزاب السياسية الحاكمة، وكذلك اختراق المجتمع المدني عبر تشكيل منظمات تابعة لهم تعمل على الحفاظ على الحكم السلطوي (إيفا بيلين، ٢٠١٤، ص ص ١١٥-١١٦).

ومن الأمور المهمة التي يجب تسليط الضوء عليها هو إذكاء الأحزاب السياسية سياسات الهوية، وتعزيز الإنقسامات الداخلية في نطاق الجسد السياسي نتيجة لاعتبارات عرقية أو طائفية أو مناطقية من أجل تعزيز سلطتها في مناطق نفوذها كونها بالأصل ليست أحزاب وطنية وإنما أحزاب شيعية أو سنية أو كردية أو تركمانية وغيرها من المسميات الإثنية، وفي بلد مثل العراق تسيطر عليه انساق فكرية مغلقة ادت الى ازدياد حدة الاستقطاب السياسي الأمر الذي أدى الى اندلاع اعمال العنف السياسي والمجتمعي والوصول الى مرحلة الحرب الطائفية في العامين (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، مما أعاق كثيراً من أمد عملية التحول الديمقراطي. كما أن عملية التحول الديمقراطي تثير مخاوف وطنية واقليمية ودولية عبر وصول قوى معينة الى السلطة، الأمر الذي يضع الكثير من القيود على عملية التحول سواء من جانب القوى السياسية المنافسة الأخرى أو النظم الحاكمة الاقليمية والدولية، للحيلولة من دون وصول القوى الفائزة بالانتخابات للحكم مما يضطرها الى التنازل والمهادنة والتحالف معها (محمد سعيد أبو عامود، ٢٠١٠، ص ١٥٩)، وهذا ما تجلى بشكل واضح في الانتخابات المبكرة التي جرت في ١٠/١٠/٢٠٢١ وفازت الكتلة الصدرية بأعلى المقاعد، وبدلاً من فسح المجال لتشكيل حكومة الاغلبية وخلق معارضة برلمانية، والمضي بعملية التحول الديمقراطي ووضعها في نصابها الصحيح، بادرت القوى المناوئة لتعطيل انعقاد جلسات مجلس النواب لاختيار رئيس الجمهورية الذي يكلف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، ويعد هذا السلوك معوق لعملية التحول الديمقراطي وأيضاً يفقد الثقة لدى قطاعات كبيرة من المجتمع بالديمقراطية، ويحول من دون نشوء نظام سياسي أكثر عقلانية وفاعلية، والإتجاه تدريجياً نحو بناء دولة القانون والمواطنة والمؤسسات.

الخاتمة Conclusion:

تميزت السلطة في العراق بافتقارها للشرعية جزئياً في أفضل حالاتها بعد العام ٢٠٠٣ وغيابها أو انحسارها قبل ذلك لاسيما بعد الاطاحة بالملكية واقامة الحكم الجمهوري في العام ١٩٥٨، وعدم تغلغلها في داخل المجتمع، وظلت تعاني من عجز في إدارة الصراع والحفاظ على الاستقرار، وتدهورت شرعيتها بشدة نتيجة فشلها في حل مشكلة الاقليات، أو عدم تلبية مطالب المحتجين، وقد شكل هذا العجز سبباً مباشراً في تماديها بسلوكيات وأفعال تُعد انتهاكاً للحقوق الأساسية للإنسان، وارتبطت بممارسات جعلتها في عزلة عن الجمهور وعدم الرضا والثقة بها. وامتازت أيضاً بالتأييد والمساندة من الفئات المسيطرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في المجتمع تبعاً لمصالحهم الخاصة، التي تشكل شبكة من الأعوان تعتمد في بقائها على هذه السلطة، وامتازت أيضاً بالسيطرة على مؤسسات الدولة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية والاعلامية، والاجهزة الاقتصادية وغيرها بما فيها منظمات المجتمع المدني، مما منحها السيطرة الفعلية طوال عقود من الزمن على اوضاع الحكم، وعمليات توزيع القيم السلطوية (الموارد والثروات) بدون عدالة اجتماعية، وامتدت هذه السيطرة في ظل التعددية الحزبية الراهنة الى خلق تحالفات، والسيطرة على توازنات قائمة مع قوى مختلفة داخلياً وخارجياً.

وبانت عملية التحول الديمقراطي من العسر بانحسارها في السلطة الحاكمة ذاتها التي بدت هي الأكثر قدرة على احداث التغيير أو الاصلاحات المطلوبة، والملاحظ على سلوك الاحزاب السياسية الحاكمة بعد كل تظاهرات واحتجاجات شعبية تتبنى عملية التغيير وتعلن عن قبولها ودفاعها عن مطالب المحتجين، ولكن في اغلب الحالات تتبنى التغيير أو الاصلاح المرحلي أو الشكلي وليس الجذري، وتلجأ الى المراوغة والخداع والتسويف عند إدارتها عملية التغيير، واقتصرت على اجراء الانتخابات أو تغيير النظام الانتخابي أو مفوضية الانتخابات، من دون تبني الاصلاح الشامل والعميق لبناء ديمقراطي بالمعايير الصحيحة. وهكذا اصبحت الأحزاب السياسية الحاكمة بفعل امتلاكها للسلطة من أكبر معوقات التحول الديمقراطي في العراق، وهذا ما تلمسناه في نتائج الانتخابات المبكرة، ففي الوقت الذي كان من الممكن انعاش عملية التحول الديمقراطي عبر تشكيل حكومة الاغلبية وخلق معارضة برلمانية لتكون النواة الاولى في عملية الانتقال الديمقراطي، عارضت الاحزاب السياسية الحاكمة نشوء حكومة الاغلبية التي دعت اليها الكتلة الفائزة بالانتخابات واصررت على بقاء التوافق (المحاصصة) لتقاسم السلطة والنفوذ، والحفاظ على مصالحها، الأمر الذي يتناقض وفلسفة النظام الانتخابي الذي تم تطبيقه (الفائز الاول) وكان من المرجح ان ينتج اغلبية فائزة كونه لايدعم التمثيل النسبي وحكومة التوافق. لذا فإن عملية التحول الديمقراطي لايمكن انجازها من دون اجراء تعديلات دستورية تدعم تشكيل حكومة الاغلبية وقانون للأحزاب ونظام انتخابي يدعم عملية الاستقرار، لاسيما أن عقدين من الحكم بالصيغة التوافقية عززت سلطة الاحزاب على حساب سلطة القانون والدولة واثبتت فشلها في إدارة الأزمات وكانت السبب وراء عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وإدامة الصراع على مختلف المستويات بالعراق.

المصادر والمراجع Sources and references:

أولاً: المصادر العربية والمترجمة.

- ١- احلام حسين جميل، الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كان يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢- احمد سليم البرصان، علم السياسة المفاهيم والأسس الدولة السلوك السياسي السياسة الدولية، دار زهران، عمان، ٢٠١٤.
- ٣- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
- ٤- إيفا بيلين، مؤسسات متعسفة وزعماء متعسفون، في مجموعة باحثين: السلطوية في الشرق الأوسط "النظم الحاكمة والمقاومة"، تحرير: مارشا بريشتاين بوسوزني و ميشيل بينر أنجريست، ترجمة: طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٥- بلقيس احمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ٦- حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، لندن، دار اللام، ١٩٨٧.
- ٧- سالم القمودي، سيكولوجيا السلطة، ط٢، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٨- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، ط٢، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠٢٠.
- ٩- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع... المستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩.

- ١٠- علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، ٢٠٠٨.
- ١١- عماد مصباح مخيمر، أزمة السلطة السياسية دراسة في الفكر السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٠.
- ١٢- غيورغ سورنس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة: عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥.
- ١٣- فرانسيس فوكاياما، النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية، ترجمة: معيم الإمام ومجاب الإمام، الجزء (٢)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٦.
- ١٤- محمد سعيد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٠.
- ١٥- ميثم الجنابي، فلسفة المستقبل العراقي (الكتاب الثالث) زمن الإنحطاط وتاريخ البدائل، دار الكتاب الجامعي، العين-دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠.
- ١٦- نزار توفيق سلطان الحسوي، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤.
- ١٧- وليد سالم محمود، مأسسة السلطة وبناء الدولة - الأمة (دراسة حالة العراق)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ٢٠١٤.

ثانياً: مصادر الانترنت

- ١- احمد الناصري، في نشوء وتكون الفكر السياسي العراقي وعلاقته بحالة الانحطاط الراهن، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، <https://www.ssrcaw.org>، في ٢٠٠٨/٦/٦.
- ٢- البيان الصحفي للمتحدث الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا ياس الساموك بشأن "الكتلة الاكبر". <https://www.shafaaq.com/ar> بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢.
- ٣- الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا/ القرارات لسنة ٢٠٢٢.
- ٤- سلام حرب، الثقافة العراقية والمفكرون والجدد، <https://almadapaper.net/view.php?cat=215075>، في ٢٠١٨/١٢/١٠.
- ٥- عبد الجليل الأسدي، كلية الحقوق في بغداد.. دورها في بناء الدولة العراقية الحديثة، <https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=1157>، في ٢٠١١/١/٦.
- ٦- عزيز الخزرجي، أين المفكر في العراق، <https://www.sotaliraq.com>، في 2019/12/29.
- ٧- مزهر الخفاجي، الفكر السياسي والبحث عن دولة الرفاهية، <https://www.azzaman.com>، في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢١.
- ٨- ميثم الجنابي، النخبة السياسية العراقية.. معضلة مزمنة، صحيفة المثقف (الإلكترونية)، العدد (٥٦٠٩)، في ١٣ / ١ / ٢٠٢٢.

Sources and references:

First: Arabic and translated sources.

1-Dreams of Hussein Jamil, the political and social background of the conditions under which the 1925 Constitution was applied in Iraq, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 1986.

2-Ahmed Salim Al-Bursan, Political Science, Concepts and Foundations of the State, Political Behavior, International Politics, Zahran House, Amman, 2014.

3-Ahmed Manisi, Democratic Transition in the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, A Study of the Cases of Bahrain, the Sultanate of Oman and Qatar, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.

4-Eva Beilin, Abusive Institutions and Abusive Leaders, in a group of researchers: Authoritarianism in the Middle East, "Regimes and Resistance," Editing: Marsha Bribstein-Posozni and Michelle Benner-Angerst, translated by: Talaat Ghoneim Hassan, The National Center for Translation, Cairo, 2014.

5-Balqis Ahmed Mansour, Political Parties and Democratic Transition, Madbouly Library, Cairo, 2004.

6-Hussein Jamil, Iraq, a political testimony 1908-1930, London, Dar Al-Lam, 1987.

7-Salem Al-Qamoudi, The Psychology of Power, 2nd Edition, Foundation for the Arab Expansion, Beirut, 2000.

8-Abdelilah Belkeziz, State, Authority and Legitimacy, 2nd Edition, Al-Maaref Forum, Beirut, 2020.

9-Abdul-Azim Jabr Hafez, Democratic Transformation in Iraq, the Reality...The Future, Egypt Mortada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2009.

10- Ali Watut, State and Society in Contemporary Iraq, Sociology of the Political Institution in Iraq 1921-2003, Center for Arab Orient Studies, Beirut, 2008.

11- Imad Mesbah Mukhaymar, The Crisis of Political Power, A Study in Arab Political Thought, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2020.

12- George Sorns, Democracy and Democratic Transition: Processes and Hopes in a Changing World, translated by: Afaf

Batayneh, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, 2015.

13- Francis Fukayama, The Political System and Political Decay from the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy, translation: Mua'im al-Imam and Mujab al-Imam, Part (2), Forum on Arab and International Relations, Qatar, 2016.

14- Muhammad Saeed Abu Amoud, Public Opinion and Democratic Transformation, Dar Al-Fikr Al-Jamii, Alexandria, 2010.

15- Maytham Al-Janabi, The Philosophy of the Iraqi Future (The Third Book) The Time of Decline and the History of Alternatives, Dar Al-Kitab Al-Jami, Al-Ain - United Arab Emirates, 2010.

16- Nizar Tawfiq Sultan Al-Hasso, The Struggle for Power in Royal Iraq, Arab Horizons House, Baghdad, 1984.

17- Waleed Salem Mahmoud, Institutionalization of Authority and State Building - The Nation (Iraq Case Study), Academics for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 2014.

Second: Internet sources.

1-Ahmed Al-Nasiri, On the emergence and formation of Iraqi political thought and its relationship to the current state of decadence, Center for Secular Studies and Research in the Arab World, <https://www.ssrcaw.org>, on 6/6/2008.

2-The press statement of the official spokesman of the Federal Supreme Court, Iyas Al-Samouk, regarding the "largest bloc". <https://www.shafaq.com/ar> on 22/12/2019.

3-The official website of the Federal Supreme Court / decisions for the year 2022.

4-Salam Harba, Iraqi Culture and the New Thinkers, <https://almadapaper.net/view.php?cat=215075>. On 10/12/2018.

5-Abdul Jalil Al-Asadi, College of Law in Baghdad.. Its role in building the modern Iraqi state, <https://www.almadasupplements.com/view.php?cat=1157>, on 1/6/2011.

6-Aziz Al-Khazraji, Where is the Thinker in Iraq, <https://www.sotaliraq.com>, on 12/29/2019.

7-Muzher Al-Khafaji, Political Thought and the Search for the Welfare State, <https://www.azzaman.com>, on November 26, 2021.

8-Maytham Al-Janabi, The Iraqi political elite..a chronic dilemma, Al-Muthaqaf (electronic) newspaper, issue (5609), on 1/13/2022.

*The authority of the parties and their impact on the
democratic transition in Iraq after 2003*

Assis. Prof. D. Aymen Ahmed Mohammed

University of Baghdad / Center for Strategic and International
Studies

Abstract:

The political system in Iraq suffers from the growing power of political parties and their dominance over the joints of the state, and its political and administrative institutions, which made the political system in a state of obstruction and incapable of renewal and development due to a formal reproduction of the figures of the ruling political elite after each parliamentary elections and became more like a closed bureaucratic system, and we find that The increasing state of conflict between the ruling parties over areas of influence and control, which prevents the completion of the process of democratic transition that requires political stability, appropriate economic and social conditions or reconciled political elites adopting the transition process, which indicates the existence of a structural defect resulting from the nature of the political thinking of the decision maker. His vision of power, and the inability of the intellectual, political and legal elites to address the crises of the political system.

Keywords: Authority, political parties, democratic transformation.